# الإستراتيجية الصناعية ودور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر

***La stratégie industrielle et le rôle de l'Agence Nationale de Développement de l'Investissement en Algérie***

***The industrial strategy and the role of the National Agency of Investment Development in Algeria***

*لعمرية لعجال*
*أستاذ محاضر*
*جامعة المسيلة*
*Lamriat28@gmail.com*
*0557284547*

**ملخص :** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات واعتماد آليات التحفيز مثل الاجراءات الضريبية.

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. حيث سجلت الصناعة ماقيمته 7411469 مليون دينار جزائري ما نسبته 57.9% من مجموع القطاعات المسجلة. بلغت مناصب الشغل المسجلة في القطاع الصناعي 466382 منصب مانسبته 40.97%. من مجموع القطاعات المسجلة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: نموذج النمو الجديد، الاستراتيجية الصناعية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

Résumé: L'Agence Nationale de Développement de l'Investissements est une institution gouvernementale chargée de faciliter, de promouvoir et d'accompagner les investissements et de créer des institutions en adoptant des mécanismes d'incitation tels que des procédures fiscales.

L'Algérie a récemment développé une nouvelle stratégie de relance industrielle visant à développer, moderniser et intégrer l'industrie algérienne. Lorsque l'industrie a enregistré un montant de 7411469 millions de dinars algériens, soit 57,9% du total des secteurs enregistrés. Le nombre d'emplois enregistrés dans le secteur industriel a atteint 466382, soit 40,97%. Du total des secteurs enregistrés selon l' Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Mots-clés: nouveau modèle de croissance, stratégie industrielle, Agence Nationale de Développement de l'Investissement

Abstract: The National Agency of Investment Development is a government institution responsible for facilitating, promoting and accompanying investment and creating institutions by adopting incentive mechanisms such as tax procedures.

Algeria has recently developed a new industrial recovery strategy aimed at developing, modernizing and integrating Algerian industry. Where the industry recorded an amount of 7411469 million Algerian dinars, representing 57.9% of the total registered sectors. The number of jobs in the industrial sector reached 466382, accounting for 40.97%. Of the total registered sectors according to theThe National Agency of Investment Development

Keywords: New Growth Model, Industrial Strategy, National Agency of Investment Development

**مقدمة:**

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترقية ومرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز ,التي تتمحورا أساسا على إجراءات الإعفاء و التخفيض الضريبي . هناك نظامين من الإمتيازات الأول يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويره، والثاني هو النظام الإستثنائي, الذي يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة في المناطق المراد تطويرها ,والتي ترقى لإهتمام خاص من الدولة .تتواجد الوكالة على كامل تراب الوطن , من خلال" الشباك الوحيد اللامركزي."

عرضت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في العديد من اللقاءات الوطنية والعربية والدولية ، فرص الاستثمار في الجزائر و خبرة الوكالة في مجال ترقية الاستثمار و رهانات ترقية الاستثمارات و التحديات الكبرى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر. كما عرض السياسات و استراتيجيات التنمية الوطنية و الاقليمية الرامية إلى هيكلة النظام الصناعي و تحسين بيئة المؤسسة من خلال تكثيف التكوين و تطوير الكفاءات في قلب الاقتصاد المقاولاتي و وضع نظام وطني للإبداع و النوعية. كما تم التطرق إلى تبادل الخبرات في مجال ترقية الاستثمارات و الإصلاحات التي باشرتها الدول العربية في إطار السياسات و الاستراتيجيات التنموية الجديدة و كذا سبل و وسائل تحسين مناخ الأعمال و دفع الاستثمارات العربية البينية .

وفي هذا الاطار سيتم معالجة الإشكالية المتعلقة بواقع الاستثمار في الجزائر واسترتيجية التنمية الصناعية في اطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد التي تطمح الجزائر لتنفيذه.

ماهو موقع الاستراتيجية الصناعية في الجزائر ضمن نموذج النمو الاقتصادي الجديد؟ وماهو دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تحفيز القطاع الصناعي بالجزائر؟

**أولا : نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر [1]:**

اقرت الحكومة انه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أو عمومية حجر الزاوية[2]، ، والنموذج الاقتصادي الجديد يرتكز على مقاربة واضحة كشفت عن اهم معالم ما يعرف بنموذج النمو الجديد nouveau modele de croissance، و الذي شرع في بلورته في سنة 2016 ، و تذكر الوثيقة ان النموذج صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016، و يرتكز على مقاربة مجددة لسياسة الموازنة على اساس مسار متعدد السنوات يمتد من 2016 الى 2019 و على أفاق يصبو الى تحقيق تنويع و تحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030.

في الشق المتعلق بتنويع و تحويل الاقتصاد الوطني ،فان النموذج يحدد اهدافا يتعين بلوغها في الفترة الممتدة ما بين 2020 و 2030 و يتعلق الامر ب:

-منحى مدعم بوتيرة منتظمة لنمو الناتج المحلي الخام PIB خارج المحروقات بنسبة 6.5% سنويا في الفترة المذكورة

-رفع محسوس لعائد الناتج المحلي الخام حسب الفرد الذي يتعين ان يتضاعف ب 2,3 مرة

-مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كقيمة مضافة من 5.3% في سنة 2015 الى 10 % من الناتج المحلي الخام PIB في آفاق 2030

-عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الامن الغذائي و تحقيق هدف تنويع الصادرات

-الوصول الى مرحلة الانتقال الطاقوي بتقسيم على اثنين نسبة النمو السنوي للاستهلاك الداخلي للطاقة من +6% سنويا في 2015 الى +3% سنويا في آفاق 2030

-تنويع الاقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع

اقرت الحكومة من خلال التوجه الجديد جملة من الاصلاحات:

-تصحيح للموازنة يحفظ الطابع الاجتماعي للاقتصاد الوطني ،مع وضع النفقات في مستوى معياري لضمان ديمومة سياسة الموازنة.

-احداث اصلاح عميق لآليات تصميم و تشكيل و متابعة و تمويل برامج التجهيز لاعادة الاعتبار لمبادئ مردود أوعائد الاستثمار و فعاليته و اعادة توجيه موارد الميزانية نحو عوامل اساسية و مفتاحية للنمو الداخلي و تنويع مصادر التمويل على اسس شفافة و مؤطرة بتشريع خاص بالشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص

**1- الاطارات الاقتصادي الكلي و الموازناتي على المدى المتوسط لفترة ما بين 2017 و 2019**

تم تحديد هذا الاطار في وضع اعترفت فيه الحكومة بانه صعب و حساس ،و دفعها الى اتخاذ تدابير صارمة من خلال تسقيف المصروفات و النفقات و اعتماد مخطط للخزانة و مخطط التزامات لضبط مستوى ووتيرة النفقات ،اما فيما يخص ميزانية التجهيز فقد رعيت خصوصيات كل قطاع و الحفاظ على النفقات غير قابلة للتخفيض للحفاظ على السير الحسن للمصالح و تغطية التحويلات الاجتماعية للفئات المعوزة ،و للحفاظ على التوازنات الاقتصادية و المالية ،تبنت الحكومة عمليات استباقية مع اعتماد اجراءات عبر قانون المالية التكميلي 2015 و المالية 2016،مع مواصلة المسعى في فترة 2017-2019 من خلال تحكم افضل في نفقات التسيير و فعالية اكبر للاستثمارات العمومية ذات الطابع الاستثنائي و غير قابلة للتأجيل ،و يتم التركيز ايضا في هذه الفترة على تثمين الموارد المتاحة ،من خلال تجنيد موارد مالية على مستوى سوق القيم للخزينة و تجنيد الادخار الداخلي او المحلي ،فضلا عن مواصلة الجهود الرامية منذ 2015 الى الحفاظ على توازن الخزينة على المدى القصير و استدامة او ديمومة الموازنة على المدى المتوسط.

قدمت الحكومة عبر الوثيقة مجموعة من المقترحات لاصلاح الجانب الجبائي و التشريعي أو المؤسساتي:

**أ-الاصلاح الجبائي**

- مراجعة طريقة تحديد سعر النفط
- اصلاح طريقة سير صندوق ضبط الايرادات لضبط استخدامه
- ضمان الملاءة و القدرة على تسديد الديون العمومية لتاطيرها في مستوى تضمن ترشيد الميزانية
- تغطية تدريجية على المدى المتوسط للنفقات الجارية بايرادات الجباية العادية.

ب-الاصلاح المؤسساتي

•الاسراع من وتيرة اصلاح الموازنة لدعم التسيير متعدد السنوات للميزانية كما تم ارسائها من خلال قانون المالية 2016.

•رسم سياسة موازنة ترتكز على الفعالية و المردودية و الآداء في اطار الحوكمة الاقتصادية الجديدة، بادخال في قلب الميزانية أساليب و طرق التقييم التي تستند على معايير التكلفة و الفائدة للحد من الاعفاءات الجبائية و الآليات المتعلقة بالتحفيزات التي تثقل كاهل ميزانية الدولة.

•اعادة توجيه نفقات الميزانية لفائدة النمو الاقتصادي من خلال مخططات استثمار متعددة السنوات تعطي الاولوية للتجهيزات التي تحمل أوالتي تتطابق مع التكنولوجيات المتقدمة و الكفيلة بتحفيز و دفع الانتاجية في القطاعات ذات الاولوية,

•اصدار سريع لقانون عضوي حول قوانين المالية

**2-أهم أهداف النموذج الجديد للنمو:**

و سطرت الحكومة عبر الوثيقة نظرة و مقاربة بعيدة الاجل لتحويل الجزائر الى قوة صاعدة عبر جملة من التغيرات الهيكلية خلال العشرية المقبلة ،على اساس ثلاثة مراحل أساسية

•مرحلة الاقلاع phase de décollage ما بين 2016 و 2019 و التي تتميز بتطور حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.

•المرحلة الانتقالية phase de transition ما بين 2020و 2025و التي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي و تدارك التأخر.

•مرحلة الاستقرار phase de stabilisation أو مرحلة الدمج و الالتقاء convergence ما بين 2026 و 2030 و التي تتحقق فيه التوازنات للاقتصاد الوطني.

ومن بين الاهداف المسطرة في سياق التحول الهيكلي و البنيوي للاقتصاد الوطني

•ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الخام في مستوى 6.5 في المائة ما بين 2020 و 2030

•الرفع من مستوى الناتج المحلي الخام حسب الفرد و مضاعفته ب 2,3 مرة

•مضاعفة حصة الصناعة حسب القيمة المضافة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الخام الى 10 % في آفاق 2030

•عصرنة القطاع الفلاحي للسماح بتحقيق الامن الغذائي و تنويع الصادرات

•تحقيق الانتقال الطاقوي بتخفيض على اثنين الاستهلاك المحلي للطاقة ب +6% سنويا في 2015 الى +3% في السنة آفاق 2030،مع ضمان سعر حقيقي للطاقة و استهلاك اقل و افضل و عدم استخراج من باطن الارض الا الكميات الضرورية للتنمية

•تنويع الصادرات التي تسمح بدعم تمويل التمو الاقتصادي المتسارع

و يتم ذلك عبر تفعيل دور القطاعات الصناعية خارج المحروقات و البناء و الاشغال العمومية ،مع بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات نسبة 10% من القيمة المضافة الصناعية آفاق 2030،و تحقيق نمو للفلاحة ب 6.5% و تراجع حصة البناء و الاشغال العمومية على حساب خدمات المعرفة من خلال نسبة نمو ب 1.7% على طول المدة.

**3- الحفاظ على حركية النمو والتقدم في تنمية الصادرات خارج المحروقات:**

لقد طبعت التنمية الوطنية، على مدار عقدين متتاليين من الزمن تقريبا، حركية كثيفة بفضل برامج الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الدولة.

وبهذه الصفة، فقد شملت ثلاثة برامج متتالية من التنمية المرحلة الممتدة من سنة2000الى 2014 حيث رُصدت لها موارد عمومية تساوي ما يعادل 400 مليار دولار، وحققت نتائج ملموسة في مجال التنمية البشرية وإنجاز المنشآت القاعدية، مع ما لها من تأثير جوهري في النمو الذي أُنجز خلال هذه المدة كلها.

وشهدت الفترة الحالية تقليصًا في الإنفاق العمومي على الاستثمار والتجهيز، وذلك بفعل الانخفاض الجذري والحاسم في الموارد المالية للدولة، الذي ترتب على انهيار أسعار النفط في السوق العالمية. ويواجه الخزينة العمومية حاليا عجز متكرر، بل حتى إنه أصبح يواجه في السنتين الأخيرتين أزمة حادة في مجال السيولة، وهو ما عرقل برامج الإنجاز.

وهكذا، فقد شهدت رخصة برنامج الاستثمارات المصادق عليها، في السنوات الثلاث الأخيرة، حالات انخفاض متتابعة؛ بحيث انخفضت من قرابة 3500 مليار دينار في سنة 2015، ، إلى قرابة 1900 مليار دينار في سنة 2016 و قرابة 1400 مليار دينار في سنة 2017. ورافق هذا التدرج تراكم في الديون التي لم تسد د لدى العديد من المتعاملين الاقتصاديين على مستوى الفروع المختلفة في الدولة.

وعملا على تجاوز هذه الأزمة المالية للدولة والحفاظ على حركية التنمية للبلاد، وأمام محدودية السوق المالية الداخلية، فإن الحكومة قررت اللجوء إلى تمويل غير تقليدي لاستعادة توازن المالية العمومية

إذن، وضمن هذا السياق المالي الجديد، ستعكف الحكومة على تفعيل ومرافقة مسار التنمية الاقتصادية للبلاد في الاتجاهات الآتية[3]:

-مواصلة تحسين البيئة المناسبة للأعمال: لقد تم تحقيق تقدم كبير في هذا المجال خلال هذه السنوات الأخيرة، وسوف يتم تدعيمه وتعميقه، كما هو موضح في المحاور التالية [4]: تحسين جوّ الأعمال؛ تلبية الطلب على العقار الصناعي؛ ترقية الإنتاج الوطني للسلع والخدمات في السوق المحلية؛ تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

- تشجيع وتسهيل الاستثمار في كل القطاعات، وعن طريق المتعاملين العموميين والخواص والشراكات المختلفة[5]، من خلال[6]:: لحفاظ على المزايا المنصوص عليها في قانون الاستثمارات، إعداد خارطة إقليمية لفرص الاستثمار، تشجيع الشراكة بين المؤسسات العمومية والشركاء الخواص، ترقية عمليات الشراكة مع المستثمرين الأجانب، تعزيز التقييس والاندماج الاقتصاديين، تنمية اقتصاد الطاقة، تطوير الصناعة المنجمية، تطوير السياحة والصناعات التقليدية، مواصلة التنمية الفلاحية والريفية والموارد الصيدية.

-مواصلة إنجاز برامج التجهيز العمومية التي تم اعتمادها في السنوات الأخيرة، وكذا الدراسات المتعلقة بالمشاريع المؤجلة.

**ثانيا: سياسات التنمية الصناعية في الجزائر [7] :**

**1-احياء الإنتاج الصناعي:**

**أ-إمكانات صناعية هامة**

منحت الجزائر مند السنوات الاولى من الاستقلال الاولوية لوضع قاعدة صناعية عمومية متنوعة، التي كان الانتاج موجها فيها حصريا للسوق المحلية.

ان الاقتصاد الوطني بعد تحريره في بداية 1990 ، جعل المؤسسة العمومية تواجه مواقف تنافسية لم تكن مستعدة لها.

وفي الوقت نفسه، بدأ القطاع الصناعي الخاص في النمو، وذلك بفضل وضع جهاز تشريعي وتنظيمي جديد ، وهذا بالخصوص بموجب القانون رقم 88-25 في 12 تموز 1988 بشأن توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

اليوم، تتمحور مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الانتاج الاقتصادي الوطني بحوالي 35٪.

على الرغم من أنها فقدت حصة كبيرة في السوق المحلية، فالصناعة الوطنية تملك بنية تحتية متينة ولكنها تتطلب إعادة بعثها من منظور العولمة.

**ب-المحاور الرئيسية لاستراتيجية صناعية جديدة**

في اطاربعث الاقتصاد الوطني'يتفرع مخطط عمل وزارة الصناعه و ترقيه الاستثمارالى توجهات صادرة من الوثيقة الحاملة لـ "استراتيجية و سياسات للاحياء و التطوير الصناعي.

لقد كانت هذه الوثيقة محل نقاش كبير بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين في الجلسات الوطنية الخاصة بالصناعة . فهو يمثل بعثا قطاعيا لاستراتيجية نمو الاقتصاد الجزائري.

سيتم التوزيع القطاعي للصناعة'حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة 'التي تدعوالعمل على ثلاثة خطط تكميلية : تقييم الموارد الطبيعية ,تكثيف النسيج الصناعي و ترقية صناعات جديدة .

- تقييم الموارد الطبيعية - فالهدف هو ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح الجزائر لاستغلال مقوماتها الطبيعية والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية الى منتج ومصدر للسلع المصنعة إلى تكنولوجيا أكثر تطورا وقيمة مضافة عالية. الفروع التي تم تحديدها في هذا المستوى ,خصوصا البتروكيمياء والألياف التركيبية والأسمدة وصناعة الحديد (الفولاذ) صناعةالمعادن الغير الحديدية (الألمنيوم) ومواد البناء (المالط الهيدروليكي.(
- تكثيف النسيج الصناعي – هذا يتمحور حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة حاليا المراحل الأخيرة للإنتاج . الصناعات القادرة على مساندة هذا الصعود للفروع , هي بصفة تلك المتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف : الصناعات الكهربائية والإلكترونية، والصناعات الصيدلانية والبيطرية والصناعات الغذائية وصناعات سلع التجهيز.
- ترقية الصناعات الجديدة - وسيولى اهتمام خاص لتعزيز الصناعات التي إما أن تكون غير موجودة(صناعات جديدة)أو التي تتخلف الجزائر فيها جهوريا. ويتعلق الامرخاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيات الاعلام و الاتصال و السيارات.

النشر المكاني للصناعة، وهوالبعد الثاني للتوزيع الصناعي، لم يمكن ان يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية ويجب ان تنتهج رؤية أكثر حداثة مفاهيم مثمرة مثل مناطق التنمية الصناعية المدمجة(ZDII ) ،أو المناطق المتخصصة.

بعض هذه المناطق تم تحديدها،و انشاءها سيكون تدريجيا.

- سوف يخلق تطويرها التآزر من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية بالاضافة الى هياكل البحث والتكوين و الخبرة مؤسسات العامة والهياكل التنظيمية للبحوث والتدريب والخبرة.
- بفضل التآزر الذي سيتم خلقه، فسيكون لهذه الفضاءات الجديدة اثر اقامة مناخ محلي للاعمال وتعزيز الاستثمار.

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي : تطوير الشركات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة الشركات التي تدخل اهدافها و انماطها ضمن استراتيجية التصنيع.

الابتكار و خلق الأفكار هي الآن محرك التنمية. نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقة تغذية النمو الصناعي الجزائري. في هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها ان تضمن هذه العملية ,وهذا يتطلب تدخل الدولة. وسيتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار (NIS) لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقني.

تنمية الموارد والمهارات البشرية تدخل ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية. هذه الاخيرة تعتبر ان الرأس المال البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، بل هو في نفس المرتبة مع رأس المال المادي، بالإضافة الى انه عامل قوي في التشجيع على امتصاص التكنولوجيات والحداثة الصناعية.

ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) تخضع لسياسة حشد المساهمات الخارجية موجهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس المال الضخم ونشر التكنولوجيات الجديدة. نتيجة للادخارات الخارجية التي تولد (التكنولوجيا، والتنظيم، والممارسات الإدارية، وتوسيع المنافد إلى الأسواق الدولية)،يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي.

من الضروري على الدولة وضع سياسة فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح الشركات المحلية

**2-المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية:**

تعزيز القدرة الصناعية الوطنية ،بتحفيز المؤسسات ’خاصة التابعة للقطاع الخاص على المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية، من خلال:

إنشاء سياسات عمومية لدعم ترقية وتحديث هذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية والتسييرية؛ بالإضافة الى تكوين الموارد البشرية

منح التسهيلات على شكل تفضيل وطني ممنوح للشركات لاختراق السوق؛

إنشاء وتطوير هياكل تسهيلية مختلفة لدعم المؤسسات الصناعية .

**3-الحاجة الى استراتيجية صناعية**

التطور الصناعي في حاجة إلى إشراك الفاعلين الرئيسيين الاتيين : العمال والشركة والحكومة .الهدف من تجنيد هؤلاء الفاعلين هو إنشاء إطار عمل توافقي ذات مرجع يخدم استراتيجيات المؤسسات و عمل النقابات وسياسات الدولة . تمثل عملية اليحث على تنافسية صناعية عالية إطارا إستراتيجيا للتطور الصناعي والتي تطبق بتدخل و تعاون من مختلف رجال الأمة، أي الحكومة ورجال الأعمال ومسيري الشركات والنقابات والمجتمع المدني. لا يمكن أن يكون الاقتصاد تنافسيا إلا إذا كان توافق إقتصادي إجتماعي حول مشروع التطوير الصناعي الذي يشكل تعقيدا وتنوعا كبيرين ، وبالتالي استراتيجية صناعية مرنة وتوافقية.

ولذلك فمن الضروري اختيار استراتيجية وسياسات صناعية حول أهداف متوسطة وطويلة المدى، استنادا إلى معرفة كاملة للقطاعات وقدراتها الصناعية الفعالة والمزايا المرتبطة بترقيتها والوظائف المتوقعة لتنميتها وتنفيذ السياسات والأدوات التي تساعد الشركة عل زيادة تنافسيتها والاقتصاد الوطني لدعم النمو المستدام. .

**4- الهيئات الداعمة للصناعة [8]:**

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري (ANIREF)، المعهد الجزائري للتقييس (IANOR)، المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI)، مؤسسة الدراسات الاقتصادية و التحليل المالي والتقييم الاستشرافي (ECOFIE).

**ثالثا: الامتيازات الممنوحة للاستثمار في الجزائر [9] :**

يتلخص الاتجاه العام لجهاز الاستثمار في الجزائر في الصيغة التالية : بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبرة.

تختلف هذه الإمتيازات حسب الموقع و طبيعة الإستثمار.

هي مقسمة إلى ثلاثة أنظمة رئيسية هي:

*يعنى النظام العام بالمشاريع الاستثمارية الجارية ,والتي تقع خارج المناطق المراد تطويرها.

*يهتم نظام مناطق التنمية (أو الاستثنائية) بالمشاريع الاستثمارية الجارية, والتي تقع في المناطق المزمع تطويرها.

* يهتم نظام إبرام اتفاقات الاستثمار بالمشاريع الاستثمارية التي تمثل منفعة خاصة للاقتصاد الوطني.

**1-الامتيازات المقدمة في إطار النظام العام**

**مرحلة تثبيت المشروع:**

* الإعفاء من الضريبة على السلع و الخدمات, غير المدرجة.

* الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة, غير المدرجة.

* الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية.

**مرحلة الإستغلال**

* الإعفاء لمدة ثلاث سنوات من ضريبة أرباح الشركات,

* الإعفاء لمدة ثلاث سنوات، من ضريبة النشاط المهني

2-الإمتيازات المقدمة في إطار نظام المناطق المراد تطويرها:

**مرحلة تثبيت المشروع:**

-الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات،

-الإعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات المستوردة،

-الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية،

رسوم التسجيل بسعر مخفض (00/0) للعقود التأسيسية و وزيادة رأس المال،

إمكانية التكفل الجزئي أو الكلي من الدولة بالنفقات المرتبطة بأشغال البنى التحتية الضرورية لإنجاز الإستثمار..

**مرحلة الإستغلال:**

-الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات

-الإعفاء لمدة عشر سنوات، من الضريبة على النشاط المهني - الإعفاء لمدة عشر سنوات،من الضريبة العقارية

-إمكانية توفير إمتيازات أخرى (تأجيل العجزوفترة الاستهلاك

**3-الإمتيازات الممنوحة في إطارنظام الاتفاقية:**

يمكن للاستثمارات ذات الصلة بهذا النظام أن تستفيد من كل أو بعض المزايا التالية:

مرحلة تثبيت المشروع (لمدة يصل أقصاها لخمس سنوات(

الإعفاء من الرسوم والضرائب والضرائب المستحقة و الإقتطاعات الجبائية الأخرى على جميع السلع والخدمات المستوردة أو المشتراة محليا،

الإعفاء من ضريبة التنقل على المكتسبات العقارية والإعلانات القانونية

الإعفاء من رسوم التسجيل،

الإعفاء من الضريبة العقارية

مرحلة الإستغلال (لمدة أقصاها 10 سنوات: (

الإعفاء من الضريبة على فوائد الشركات,

الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني ,زيادة على هذه المزايا ,يمكن للمجلس الوطني للإستثمار أن يقدم تسهيلات و إمتيازات إضافية للإستثمارات المنجزة في القطاعات التي تمثل فائدة كبيرة بالنسبة للدولة.

الضريبة على أرباح الشركات,

تخضع كل الشركات ذات رؤوس الأموال لهذه الضريبة .تمثل نسبة الضريبة المستحقة 25 بالمئة من الفوائد المحققة في الجزائر ,وقد تخفض إلى 12.5 بالمئة ,إذا تم الإستثمار بهذه الفوائد.

الضريبة على النشاط المهني

تدفع هذه الضريبة سنويا ,وتعنى بمجموع المبيعات المحققة ,دون ضريبة القيمة المضافة .تحسب قيمتها بإعتبار التخفيضات التي

أقرها القانون من 30-50 بالمئة .قيمة الضريبة هو 2 بالمئة موخودة من الفائدة المستحقة.

ضريبة القيمة المضافة

تخضع المبيعات المحققة لدفع هذه الضريبة الموجودة في أسعار بيع المنتوجات .تنزع هذه الضريبة حسب مبدأ الحسم ,الذي تحكمه شروط موسعة ,فهي محددة شكلا و زمنا في القانون .يوجد حاليا

نسبتين من ضريبة القيمة المضافة ,واحدة عادية و تمثل 17 بالمئة و الثانية مخفضة وتمثل 7 بالمئة.

فرض الضريبة يكون فعليا ,لكن الحسم لا يسدد حتى جزئيا.

الضريبة على العقار

تتشكل قاعدة الضريبة المستحقة لهذا الرسم من القيمة الجبائية المفروضة على الملكية .تمثل الض ريبة على العقار 3 بالمئة من الملكية المبنية ,كما تشمل 5 بالمئة من الملكية غير المبنية ,والتي تقع في مناطق ليست عمرانية ,و تتراوح ما بين 5-10 في المناطق العمرانية حسب المساحة المستغلة .مع نسبة تخفيض تقدر ب 2 المئة.

**ربعا: بيانات التصريح بالاستثمار في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**

**1- تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:**

**1-1-التعريف بالوكالة [10]:**

شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. خولت لهذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى

في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تسهيل و ترقية و اصطحاب الاستثمار.

لقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية و التنظيمية و المتمثلة في:

- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، هيئة يترأسها رئيس الحكومة مكلفة باستراتجيات و أولويات التطوير؛
- إنشاء هياكل جهوية للوكالة التي تساهم بالتشاور مع الفاعلين المحليين في التنمية الجهوية. تتمثل هذه المساهمة خاصة في توفير وسائل بشرية و مادية من أجل تسهيل و تبسيط عمل الاستثمار؛
- إرساء لجنة طعن ما بين وزارية مكلفة باستقبال شكاوي المستثمرين و الفصل فيها؛
- توضيح أدوار مختلف المتدخلين في مدرج الاستثمار؛
- مراجعة نظام التحفيز على الاستثمار؛
- تخفيض آجال الرّد للمستثمرين من 60 يوما إلى 72 ساعة؛
- إلغاء حد التمويل الذاتي المطلوب من أجل الحصول على المزايا؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلب المزايا.

**1-2- مهام الوكالة[11]:**

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:

- تسجيل الاستثمارات،
- ترقية الاستثمارات في الجزائر و في الخارج،
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،
- تسهيل ممارسة الأعمال و متابعة تأسيس الشركات و إنجاز المشاريع،
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،
- الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال،
- تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،

**1-3-الشباك الوحيد اللامركزي:**

الشباك الوحيد غير المركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية. يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات و الهيئات التي تتدخل في عملية الإستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي: تأسيس و تسجيل الشركات، الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء، المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

على هذا النحو، هو مكلف بإستقبال المستثمرين، إستلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة و كذا التكفل بخدمات الإدارات و الهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، و توجيهها للمصالح المعنية و حسن إنهائها.

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل و تبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. لهذا الغرض، يؤهل ممثلوا الإدارات و الهيئات الموجودون على مستوى المراكز، لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، و تقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الإستثمار و تكوين الشركات. و يكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون.

من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز و تطويرالمشاريع الاستثمارية.

إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، و هذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات و الهيئات المعنية، للممثليهم داخل الشباك.

**2- بيانات التصريح بالاستثمار 2002-2016**

**2-1-ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة: يغطي حجم الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 2002-2016 في اطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما نسبته 83% من القيمة، و90% من مناصب الشغل.**

الجدول رقم 01: ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة

| المشاريع | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستثمار المحلي | 62982 | 99 | 10584134 | 83 | 1018887 | 90 |
| الاستثمار الأجنبي | 822 | 1 | 2216699 | 17 | 119525 | 10 |
| المجموع | 63804 | 100 | 12800834 | 100 | 1138412 | 100 |

المصدر: الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

**2-2-حسب قطاع النشاط**

الجدول رقم 02: ملخص المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط

| الفرع الصناعي | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الزراعة | 1316 | 2.06 | 222790 | 1.74 | 53445 | 4.69 |
| البناء | 11389 | 17.85 | 1310896 | 10.24 | 246138 | 21.62 |
| الصناعة | 11256 | 17.64 | 7411469 | 57.90 | 466382 | 40.97 |
| الصحة | 935 | 1.47 | 171948 | 1.34 | 22478 | 1.97 |
| النقل | 31097 | 48.74 | 1095948 | 8.56 | 162976 | 14.32 |
| السياحة | 1018 | 1.60 | 974396 | 7.61 | 62069 | 5.45 |
| الخدمات | 6786 | 10.64 | 1169895 | 9.14 | 116476 | 10.32 |
| التجارة | 2 | 0.00 | 10914 | 0.09 | 4100 | 0.36 |
| الاتصالات | 5 | 0.01 | 432578 | 3.38 | 4348 | 0.38 |
| المجموع | 63804 | 100 | 12800834 | 100 | 1138412 | 100 |

المصدر: الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

سجلت الصناعة ماقيمته 7411469 مليون دينار جزائري ما نسبته 57.9% من مجموع القطاعات المسجلة.

بلغت مناصب الشغل المسجلة في القطاع الصناعي 466382 منصب مانسبته 40.97%. من مجموع القطاعات المسجلة

**2-3-حسب نوع الإستثمار : تبلغ حجم المشاريع الاستثمارية المتعلقة بالانشاء والتوسيع ما نسبته 98% من الإجمالي في اطار الوكالة الوطنية للاستثمار لنفس الفترة.**

الجدول رقم 03 : ملخص المشاريع الاستثمارية حسب نوع الإستثمار

| نوع الاستثمار | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| انشاء | 36739 | 57.58 | 6833051 | 53.38 | 629222 | 55.27 |
| توسيع | 25875 | 40.55 | 5109101 | 39.91 | 483698 | 42.49 |
| إعادة هيكلة | 3 | 0.00 | 479 | 0.00 | 92 | 0.01 |
| إعادة تأهيل | 1020 | 1.60 | 299003 | 2.34 | 12343 | 1.08 |
| إعادة تأهيل-توسيع | 167 | 0.26 | 559200 | 4.37 | 13057 | 1.15 |
| المجموع | 63804 | 100 | 12800834 | 100 | 1138412 | 100 |

المصدر: الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

**2-4-حسب القطاع القانوني :**

الجدول رقم 04 : ملخص المشاريع الاستثمارية حسب القطاع القانوني المصدر: الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

| الحالة القانونية | عدد المشاريع | % | القيمة بمليون دينار جزائري | % | مناصب الشغل | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الخاص | 62520 | 97.99 | 7290151 | 56.95 | 963922 | 84.67 |
| العمومي | 1177 | 1.54 | 4319545 | 33.74 | 126036 | 11.07 |
| المختلط | 107 | 0.17 | 1191137 | 9.31 | 48454 | 4.26 |
| المجموع | 63804 | 100 | 12800834 | 100 | 1138412 | 100 |

المصدر: الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

**خاتمة:**

اقرت الحكومة انه من الضروري البحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أو عمومية حجر الزاوية ، والنموذج الاقتصادي الجديد يرتكز على مقاربة واضحة ويصبو الى تحقيق تنويع و تحويل الاقتصاد الجزائري في غصون آفاق 2030.

وضعت الجزائر مؤخرا استراتيجية جديدة للإنعاش الصناعي و التي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية. في هذا المنظور، تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الاقتصاد الرقمي, التنمية و وضع أليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع و تشجيع الصناعيين من أجل تحديث معداتهم الإنتاجية.

سيتم التوزيع القطاعي للصناعة'حسب خيارات الاستراتيجية الصناعية المتبعة 'التي تدعو العمل على ثلاثة خطط تكميلية : تقييم الموارد الطبيعية ,تكثيف النسيج الصناعي و ترقية صناعات جديدة .

تغطي سياسات التنمية الصناعية أربعة مجالات رئيسية هي : تطوير الشركات، والابتكار، وتنمية الموارد البشرية وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتمثل المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية في الانتشار القطاعي للصناعة من خلال تثمين الموارد الطبيعية؛ تكثيف النسيج الصناعي؛ ترقية الصناعات الجديدة، وفي انتشار وتوسع حيز الصناعة وخلق تعاون من خلال استغلال تركيز النشاطات الاقتصادية حسب تموقعها؛ وضع شبكة ربط معلوماتية للشركات و المؤسسات العمومية وكذا هيئات البحث و التكوين والخبرة؛ وإستحداث مناخ أعمال ملائم وتكثيف الاستثمارات، وفي سياسة التطور الصناعي من خلال إعادة تأهيل المؤسسات؛ ولإبداع بإعتباره محرك للتطور الصناعي؛ وتطوير الموارد البشرية؛ وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث سجلت الصناعة ماقيمته 7411469 مليون دينار جزائري ما نسبته 57.9% من مجموع القطاعات المسجلة،كما بلغت مناصب الشغل المسجلة في القطاع الصناعي 466382 منصب مانسبته 40.97%. من مجموع القطاعات المسجلة حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

Abstract: The National Agency of Investment Development is a government institution responsible for facilitating, promoting and accompanying investment and creating institutions by adopting incentive mechanisms such as tax procedures. Transition from APSI to ANDI resulted in changes of institutional and statutory frameworks: Creation of National Council of Investment, body under the authority of the Prime Minister, in charge of strategies and priorities for development; Creation of regional structures of the Agency, which contribute in consultation with regional development local players. This contribution consists namely in putting in place human and material means in order to make easier and simplify the investment action; Establishment of interdepartmental committee of appeal in charge of receiving and giving ruling on complaints of investors; Clarification of roles of different intervenors in the investment process; Revision of incentive system to investment; Withdrawal of self-financing level required to eligibility for advantages; Simplification of procedures for obtaining advantages; Simplification of advantage application files.

Algeria has recently developed a new industrial recovery strategy aimed at developing, modernizing and integrating Algerian industry. Where the industry recorded an amount of 7411469 million Algerian dinars, representing 57.9% of the total registered sectors. The number of jobs in the industrial sector reached 466382, accounting for 40.97%. Of the total registered sectors according to theThe National Agency of Investment Development

**الهوامش والإحالات:**

[1]http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/le-premier-ministre-presente-le-nouveau-modele-economique-ar.htmlالوزارة الوزارة الاولى
- http://www.eco-algeria.com
2 http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/le-premier-ministre-presente-le-nouveau-modele-economique-ar.htmlالوزارة الوزارة الاولى
3 http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf الوزارة الاولى
4 http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf الوزارة الاولى
5 http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf الوزارة الاولى
6 http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf الوزارة الاولى
7 http://www.mdipi.gov.dz 2018/05/29 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، تاريخ الاطلاع
8 http://www.mdipi.gov.dz2018/05/29 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، تاريخ الاطلاع
9 http://www.mdipi.gov.dz2018/05/29 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الصناعة والمناجم، تاريخ الاطلاع
10 http://www.andi.dz/index.php/ar/a-propos الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تاريخ الاطلاع 2018/06/03
11 http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi2018/06/03 تاريخ الاطلاع